

انتعاش الذهب بعد بيانات الوظائف الأميركية

نيويورك- رويترز: ارتفعت أسعار الذهب في أعقاب انتعاشها الحاد من أدنى مستوياتها في أسبوعين وذلك بعد أن أظهرت بيانات التوظيف الأميركية أن معدل البطالة انخفض في يوليو لكن وتيرة التوظيف تراجعت، الأمر الذي قد يجعل مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي) الأميركي يتوخى الحذر بدرجة كبيرة في تقليص برنامجه لتحفيز الاقتصاد. وقفز سعر الذهب في السوق الفورية 0,1٪ إلى 1309,80 دولارا للفوقية. وكان الذهب انخفض في وقت سابق من التعاملات إلى 1282,89 دولارا للفوقية أدنى مستوياته منذ أسبوعين، ونزل سعر العقود الآجلة للذهب الأميركي لتسليم ديسمبر عند التسوية 70 سنتا إلى 1310,50 دولارا للفوقية.

فقه البورصة

عبدالنار القطان



ما حكم الاستثمار في صناديق الاستثمار؟

تتناول هذه الزاوية على مدار شهر رمضان الفضيل الإجابة عن بعض الاستفسارات التي تدور في أذهان المتداولين بالبورصة حول التعاملات من منظور شرعي... ويجب عن هذه التساؤلات المدير العام لشركة شوري للاستشارات الشرعية عبدالنار القطان.

والخسارة بقدر الحصص في رأس المال. وبالتالي فإن الحكم الشرعي لصناديق الاستثمار هو أنها في الأصل جائزة شرعا شريطة أن تراعى فيها أحكام الشركة في الفقه الإسلامي، وعليه فلا يجوز أن يضمن أحد الشركاء في الصندوق - سواء كان مدير الصندوق أم غيره من المستثمرين فيه - رأسمال الصندوق لبقية المستثمرين، كما لا يجوز أن يضمن مدير الصندوق للمستثمرين (حملة الوحدة الاستثمارية) توزيع أرباح محددة سلفا. ومن أهم الأحكام الواجب على المستثمرين مراعاتها هو التأكد من مشروعية نشاط الصندوق وأغراضه، فإذا كان الصندوق ينشط في مجال الأسهم على سبيل المثال فلا بد من أن تكون الأسهم التي يتعامل بها الصندوق مقبولة شرعا، فلا يجوز الاستثمار في الصناديق التي تتعامل بأسهم البنوك الربوية أو الشركات التي تخالف أغراضها أحكام الشريعة الإسلامية، كما لا يجوز الاستثمار في الصناديق التي تستثمر في أدوات الدين التقليدية المحرمة شرعا بخلاف أنواعها كالسندات وأذونات الخزنة ونحوها من الأدوات المحرمة.

صناديق الاستثمار عبارة عن أوعية استثمارية يتم تأسيسها وترخيصها ورقابتها من قبل الجهات الإشرافية كالبنك المركزي وهيئة أسواق المال ووزارة التجارة، ويتم من خلال صندوق الاستثمار تجميع رؤوس الأموال من المستثمرين، ويتولى إدارة الصندوق وتوظيف الأموال المتجمعة فيه مدير الصندوق الذي يكون عادة جهة متخصصة أو لها خبرة في ممارسة الأنشطة والأغراض التي حددها النظام الأساسي للصندوق، ويستحق المستثمرون في الصندوق الربح ويتحملون الخسارة بحسب الحصص التي يملكونها في الصندوق.

وحيث إن غالبية القوانين المنظمة لتأسيس الصناديق الاستثمارية تلزم مدير الصندوق بالمساهمة في الصندوق بحصة لا تقل عن 5٪ من رأسمال الصندوق، لذا فإن التكييف الشرعي لصندوق الاستثمار في هذه الحالة هو أنها شركة عنان، وشركة العنان في الفقه الإسلامي هي الشركة التي يشترك فيها اثنان أو أكثر بمال معلوم من كل شريك بحيث يحق لكل منهما التصرف في مال الشركة، والربح بينهما بحسب الاتفاق

أسهم الخزينة.. أداة إيجابية تفتح الباب لممارسات سلبية

عمليات شراء أسهم خزينة من قبل إدارة الشركة. وأضافت المصادر أن توقيت الشراء أو البيع لا بد أن يكون معلوما أيضا للجهات الرقابية لتكون على دراية بماي وقت قامت الشركة بالحصول على الموافقة استخدام حقها القانوني، بحيث يتسنى لهذه الجهات القدرة على تحديد ما إذا كان هذا التوقيت متزامنا مع معلومات تخص الشركة سواء كانت إيجابية عند الشراء أو سلبية عند البيع.

ودعت المصادر إلى فرض مزيد من الضوابط من قبل هيئة أسواق المال التي تمنح الشركات المدرجة هذه الرخصة لتضمن أن الشركة استخدمتها وفقا للقانون ولأهداف تخدم مصالح الشركة ومساهميها وليس بهدف المضاربة من خلال هذه الرخصة. وشددت المصادر على أن إدارة سوق الكويت للاوراق المالية ستقوم فور اكتشاف مثل هذه الحالات عن طريق إدارة الرقابية باستدعاء المشتبه بهم، ومن ثم تحويلهم إلى الشؤون القانونية التي تعد تقاريرها حول الواقعة، ومن ثم تحويل الأمر برمته إلى هيئة أسواق المال لاتخاذ اللازم.

● شريف حمدي



تفاوض حذر بالانتعاش (سعود سالم)

أسهم الخزينة عند اقفالات الميزانيات بهدف تجميلها من خلال رفع قيم الأصول المتمثلة في أسهم. ودعت المصادر إلى ضرورة قيام الجهات الرقابية بالزام الشركة التي تستخدم حقها في شراء أو بيع أسهم الخزينة في الكشف عن ذلك، لافتة إلى أن الشركات في الغالب تقوم بعمليات الشراء بعد قرارات بناء على الموافقة خلال الفترة المسموح بها وذلك دون وجود شبهة تلاعب، ولكن دون أن تفصح، وهو أمر يضر بالمعاملين، حيث إن المفترض أن يعلم الجميع أن حركة سهم ما في هذا التوقيت وراؤها

الرقابة، ويثبت أن من صور التلاعب ما يلي: 1- سعي البعض إلى تنفيج أطراف ذات صلة سواء عن طريق البيع أو الشراء. 2- استخدام أسهم الخزينة في محاولات إيهام المساهمين بأن هناك حركة شراء للمسهم واستهدافه من قبل المتعاملين الأمر الذي يؤدي إلى اتخاذ المتداولين قرارات بناء على حركة غير واقعية للمسهم. 3- وصول بعض الأسهم إلى أسعار غير عادلة بسبب ممارسات تدخل ضمنها شراء أسهم الخزينة. 4- قيام البعض بشراء

مطالب بأن يكون توقيت شرائها وبيعها معلوما للمتعاملين بالسوق

وفي هذا السياق، قالت مصادر لـ «الأنباء» إن إجراءات هيئة أسواق المال تهدف لمنع التلاعب من خلال آلية شراء وبيع أسهم الخزينة، لافتة إلى أن هذه الممارسات لاتزال موجودة وتحتاج لمزيد من

طالب بضرورة التركيز على الأمور الفنية وآليات تجنب توقف الشركة مرة أخرى

ثامر عرب: مجلس إدارة «الخطوط الوطنية» يفاضل بين ثلاث دراسات لجدوى التشغيل تقدمت بها شركات عالمية

وأكد استمرار الجهود التي يقوم بها مجلس الإدارة من أجل الانتهاء من بعض الديون المتعلقة على الشركة، لاسيما أن الشركة ما زالت تنتظر الرد في كامل النسبة المطروحة، والثاني تخصيصها لبعض كبار المساهمين الذين أبدوا رغبتهم بالفعل في الدخول بالزيادة الجديدة، والثالث هو دخول الطرفين فيها. وأعرب عن شكره لمساهمي الشركة الذين حضروا الجمعية العمومية الأخيرة، وزكوا قرارات مجلس الإدارة، مؤكدا أن المجلس سيعمل بكل طاقة من أجل استعادة عمل الشركة مرة أخرى.

● أحمد يوسف

يونغ، مشيرا إلى أن المجلس اقترح وجود دراسة محايدة للدراسة غير التي تقدم بها المستثمر الاستراتيجي، لاسيما أن هناك الكثير من التفاصيل الفنية لا بد من ذكرها في الدراسة. وقال إن مجلس الإدارة قد بحث بكتب إلى الشركات الثلاث التي بمقتراحات للدراسة طالبها فيها بالتركيز على كثير من الأمور الفنية خاصة فيما يتعلق بعدم توقف الشركة مرة أخرى، مشيرا إلى أن المجلس قد رصد مبلغا بين 40 و65 ألف دينار للشركة التي سيتم الاستقرار عليها لإجراء الدراسة، وفقا لمدة زمنية محددة.

وأشار إلى أن مجلس الإدارة قد بحث بكتب إلى الشركات الثلاث التي بمقتراحات للدراسة طالبها فيها بالتركيز على كثير من الأمور الفنية خاصة فيما يتعلق بعدم توقف الشركة مرة أخرى، مشيرا إلى أن المجلس قد رصد مبلغا بين 40 و65 ألف دينار للشركة التي سيتم الاستقرار عليها لإجراء الدراسة، وفقا لمدة زمنية محددة.



ثامر عرب

خلص اجتماع مجلس إدارة الخطوط الجوية الوطنية إلى تقديم عدد من الاستفسارات إلى المستثمر الاستراتيجي الذي تقدم بدراسة جدوى لإعادة تشغيل الشركة من جديد تتعلق بالمدة الزمنية اللازمة لتشغيل وعودة الشركة للعمل في حال زيادة رأسمالها، وما عدد الموظفين اللازمين للتشغيل في المرحلة الأولى؟

وكشف رئيس مجلس إدارة الشركة ثامر عرب عن أن مجلس الإدارة يفاضل ما بين دراسات الجدوى الثلاث التي تقدمت بها كل من «ديلويت» و«برايس ووترهاوس» و«ارنست أند

توقع أن يسجل الائتمان نموا بنسبة 7.1٪ أو أكثر في العام 2013

«الوطني»: 27,8 مليار دينار حجم الائتمان المصرفي في مايو

البيانات الشهرية - مايو 2013				
المستوى	التغير عن الشهر الأسبق	التغير عن الأشهر الـ 3 السابقة	التغير عن الأشهر الـ 12 السابقة	
مليون دينار	%	مليون دينار	%	
موجودات البنوك المحلية	938	1,9	3,752	8,2
المطالب على الحكومة	1,441	49	538	27,2
التسهيلات الائتمانية للمقيمين	27,798	1,1	1,673	6,4
الموجودات الأجنبية	9,922	0,4	1,690	20,5
عرض النقد (ن)	32,068	2,1	3,121	10,8
عرض النقد (ن)	30,609	1,9	2,905	10,5
ودائع القطاع الخاص	6,834	2,3	853	14,3
ودائع تحت الطلب	4,733	3,0	476	11,2
ودائع الادخار	16,149	4,2	772	5,0
ودائع لأجل وشهادات الإيداع	2,893	2,5	804	38,5
ودائع بالعملة الأجنبية	49,680	1,9	3,752	8,2

في حين انخفضت ودائع الادخار والودائع بالعمل الأجنبية بقيمة 148 مليون دينار و76 مليون دينار على التوالي. وقد زاد عرض النقد (ن) بقوة في شهر مايو بإضافة 664 مليون دينار (2,1٪)، مع تسارع النمو السنوي إلى 10,8٪. كما ارتفعت الكتلة النقدية (ن) بقيمة أقل بلغت 236 مليون دينار. ما زالت أسعار الفائدة على الودائع لأجل بالدينار ثابتة عند المستوى الحالي. وقد ظلت الأسعار المتوسطة للفائدة لفترة شهر و3 أشهر دون تغيير عند 0,56٪ و0,75٪، أما أسعار الودائع مدة 6 أشهر و12 شهرا فانخفضت بواقع نقطة أساس واحدة ونقطة أساس على التوالي ليصل متوسطها إلى 0,95٪ و1,14٪.

شهر مايو (181 مليون دينار)، مما يمثل دعما إضافيا لاتجاه النمو المتسارع في ذلك القطاع. فقد بلغت نسبة النمو السنوي 4,9٪. وقد تحقق الجزء الأكبر من الزيادة في القطاعات «الأخرى». كما سجل التشبيد والعقار زيادات ملحوظة أيضا. وأضاف أن ودائع القطاع الخاص شهدت قفزة كبيرة جديدة في شهر مايو. فقد ارتفعت الودائع بقيمة إجمالية بلغت 584 مليون دينار، عكست زيادة الودائع بالعملية المحلية. وعلى عكس الاتجاه الذي ظهر مؤخرا، كانت أغلب الزيادة في الودائع لأجل والتي أضافت قيمة كبيرة بلغت 652 مليون دينار. ارتفعت أيضا الودائع تحت الطلب بقيمة جيدة بلغت 156 مليون دينار.

لشراء الأوراق المالية شهد انخفاضا ملحوظا في شهر مايو، يعد الأكبر في أكثر من 3 سنوات. وقد تزامن الانخفاض مع تصحيح في مؤشر سوق الكويت للأوراق المالية. فقد انخفضت التسهيلات لشراء الأوراق المالية بقيمة 51 مليون دينار، مع انخفاض النمو السنوي إلى 1,4٪. في الوقت نفسه، ارتفع الائتمان إلى المؤسسات المالية غير المصرفية بقيمة بسيطة بلغت 6 ملايين دينار في شهر مايو، بعكس الاتجاه العام لذلك القطاع بتخفيض المديونية. وما زال الائتمان المنوح إلى المؤسسات المالية غير المصرفية مترابعا بنسبة 17,3٪ عن عام مضى. وذكر أن الائتمان المنوح إلى قطاعات الأعمال غير المالية شهد قفزة كبيرة في

قال تقرير ريس بنك الكويت الوطني إن الائتمان المصرفي حافظ على قوته في شهر مايو. وقادت قطاعات الأعمال غير المالية الزيادة في الائتمان، بعدما حافظت على سلسلة من ارتفاعاتها الشهرية. كما ظل اقتراض الأسر قويا. ونتوقع أن يسجل الائتمان نموا بنسبة 7٪ أو أكثر في العام 2013، في أقوى وتيرة له منذ العام 2009.

وأشار إلى أن إجمالي الائتمان ارتفع بقيمة كبيرة بلغت 290 مليون دينار في شهر مايو ليصل إلى 27,8 مليار دينار. وقد تسارع نمو الائتمان السنوي ليصل إلى 6,4٪، وذلك في أعلى وتيرة منذ العام 2009. وبلغ متوسط الزيادة الشهرية للائتمان هذا العام حتى شهر مايو 200 مليون دينار تقريبا، وهو ضعف المحقق خلال الفترة المقارنة في العام الماضي، وأشار التقرير إلى أن التسهيلات الشخصية ارتفعت (باستثناء التسهيلات لشراء الأوراق المالية) بقيمة 104 ملايين دينار، لتحافظ بذلك على النمو المتسارع الذي شهدته القطاع. وتسارع النمو السنوي إلى 18٪ يعزز الطلب القوي وازدهار القطاع الأسري. ومن المرجح أن يستمر هذا الاتجاه في الأشهر المقبلة. ولغت إلى أن الاقتراض

المنيع: 2,2 مليون دولار صافي أرباح «مركز إدارة السيولة» في النصف الأول

وبالرغم من ذلك، يمكن القول بأن التحديات في إيجاد فرص استثمارية مشجعة خلال هذه السنة ما تزال مستمرة، كما أنه من المتزامن تحقيق معدلات نمو إيجابية إذا ما تم الأخذ بعين الاعتبار مستوى التقلبات. ويساهم في مركز إدارة السيولة المالية بالبحرين عدة مؤسسات وبنوك إسلامية هي (بنك البحرين الإسلامي وبنك دبي الإسلامي والبنك الإسلامي للتنمية وبيت إدارة السيولة - إحدى شركات بيت التمويل الكويتي «بيتك»).

خصوصا إذا أخذنا في الاعتبار الطريقة المتحفظة في احتساب المتخصصات والتي تنص عليها المتطلبات القانونية. من جانبه، قال الرئيس التنفيذي أحمد عباس إن الأسباب الرئيسية وراء تحقيق هذه النتائج ترجع إلى النهج المتوازن والمتنوع في الاستثمار وانتهاز الفرص ذات العوائد المجزية والتي يتم ضمها في محفظة الاستثمار المتميزة في الصكوك والأسهم، إضافة إلى العوائد من الخدمات الاستثمارية التي يقدمها المصرف، وشهدت محفظة البنك الاستثمارية نموا بنسبة 30٪ والذي انعكس على الميزانية العمومية للبنك من خلال تحقيق معدلات سيولة عالية واستثمارات متميزة.

أعلن رئيس مجلس إدارة مركز السيولة المالية ومقره البحرين عماد المنيع عن تحقيق أرباح صافية تعادل 2,18 مليون دولار مقارنة مع 1,22 مليون دولار صافي أرباح لنفس الفترة من العام الماضي بزيادة نسبتها 78,67٪، وقال المنيع في تصريح صحفي إن هذه النتائج ترتب عليها تحقيق عائد سنوي على رأس المال بلغ 8,56٪ في حين ظل معدل العائد على الودائع بين البنوك تحت سقف الـ 0,5٪. هذا وقد بلغت الأرباح الصافية للخلقة أشهر للربع الثاني من هذا العام 0,76 مليون دولار مقارنة بـ 0,71 مليون دولار للفترة نفسها من العام الماضي، في حين بلغت الأرباح التشغيلية للمستة الأشهر المنتهية من هذا العام 5,26 ملايين دولار مقارنة بـ 3,85 ملايين دولار للفترة نفسها من العام الماضي.



عماد المنيع

وأضاف «نجاح البنك في تحقيق نمو ثابت في أرباحه بعيدا عن تقلبات السوق وبالرغم من الظروف الصعبة التي تشهدها الأسواق دوليا ومحليا، دليل واضح على صلابته الوضع المالي الذي يتمتع به مركز إدارة السيولة المالية،

وهو مكتب الودائع وشركاء - ASAR. وقال إن مركز السيولة المالية في المنطقة الكويت وأحد أبرز المكاتب القانونية في المنطقة أن عمليات الدمج والاستحوا، إن تمت إدارتها بشكل جيد، تمثل واحدة من أهم الوسائل للشركات لتحقيق النمو والتعاون، وتطوير القدرات أو دخول أسواق جديدة، فضلا عن تحقيق نمو في أعمالها وأنشطتها.

عمليات الدمج والاستحواذ في الكويت تتزايد استجابة للفرص المربحة التي يقدمها السوق

المحتلمين بتجنبون عمليات استحواذ الشركات المدرجة. وفقا لردود الفعل التي تلقيناها، يعزى هذا التردد إلى حد كبير، لمتطلبات هيئة سوق المال ولوائحها، إذ تشترط على الشخص الذي يمتلك 30٪ أو أكثر من أسهم شركة مدرجة أن يعرض على باقي المساهمين شراء أسهمهم. في الوقت الملائم ومتى تأقلم السوق على إجراءات وعمليات الاستحواذ، ومع تحسن الظروف الاقتصادية، من المرجح أن يحدث تغيير في الاتجاه الحالي.»

وتابع توما: «إن صدور قانون الشركات الجديد لعام 2012 وتعديلاته شكل تطورا هاما بالنسبة لعمليات الدمج والاستحواذ وهو ما يؤثر على العمليات القائمة والجارية حاليا. بالإضافة إلى ذلك، هناك تطور على صعيد قانون حماية المنافسة الصادر عام 2007. نظرا لتعيين أعضاء مجلس إدارة وكالة حماية المنافسة أو زيادة حماية المنافسة ولوائحه، إن الكيانات والشركات التي تعمل في مجال عمليات الدمج والاستحواذ والتي من شأنها أن تؤدي إلى السيطرة أو زيادة السيطرة على حصص سوقية، تحتاج إلى موافقة وكالة حماية المنافسة في هذا المجال.»

أكد مكتب الودائع وشركاء - ASAR، وهو مكتب الودائع والاستشارات القانونية الرائد في الكويت وأحد أبرز المكاتب القانونية في المنطقة أن عمليات الدمج والاستحوا، إن تمت إدارتها بشكل جيد، تمثل واحدة من أهم الوسائل للشركات لتحقيق النمو والتعاون، وتطوير القدرات أو دخول أسواق جديدة، فضلا عن تحقيق نمو في أعمالها وأنشطتها. وفي هذا الصدد، قال إريك توما، الشريك في ASAR: «حتى تاريخه لم يتم أي قطاع بادائه، ولكن هناك ثقة كافية، في مختلف القطاعات لتنفيذ صفقات مرتفعة القيمة وبشكل منتظم نسبيا. على سبيل المثال، يعمل مكتبنا حاليا، على عمليات دمج واستحواذ تتعلق بكيانات وشركات تعمل في قطاعات مختلفة مثل الصناعة والتجزئة والبناء والتشييد. إن هذا الأمر نظرا لهشاشة الظروف الاقتصادية رغم تحسنها نسبيا، يعد إنجازا كبيرا. إن الحالة الراهنة للأحداث تختلف عما شاهدناه في عام 2012، إذ كان معظم نشاط عمليات الدمج والاستحواذ منحصرا في قطاع الخدمات. وأضاف توما: «لاحظنا، أيضا أن المشتريين